Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/80/R. 5/Rev.1
البند 5 من جدول الأعمال

18 December 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

سياسة تمويل المنح في الصندوق

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

أولا –	**معلومات أساسية**	1
ثانيا –	**العلاقة بين برنامجي القروض والمنح**	**1**
ثالثا –	**برنامج الصندوق للمنح: الماضي والحاضر**	**2**
	ألف – معلومات أساسية عن برنامج الصندوق للمنح وتطوره	2
	باء – المنح المقدمة للبحوث الزراعية	4
	جيم – منح للبحوث والتدريب في المسائل غير الزراعية ومنح أخرى	6
	دال – برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية	7
رابعا –	**الخبرة ذات الصلة لمؤسسات مالية دولية أخرى تقدم منحا**	**7**
خامسا –	**الإطار المقترح لسياسة المنح في الصندوق**	**9**
	ألف – المقدمة: الإطار الاستراتيجي	9
	باء – الأساس المنطقي للنهج المقترح وأهدافه	9
سادسا –	**طرائق تخصيص المنح**	**11**
	ألف – طرائق تخصيص المنح	11
	باء – المنح المقدمة لبلدان بعينها	12
سابعا –	**تنفيذ سياسة المنح المنقحة**	**13**
ثامنا –	**استنتاج وتوصية**	**15**
الذيول	**APPENDIXES**	
1	**I. TRENDS IN ANNUAL RESOURCE ALLOCATIONS BY GRANT CATEGORY**	
الأول –	**التوجهات في تخصيص الموارد السنوية حسب فئة المنحة**	
3	**II. IMPACT OF IFAD-FINANCED CGIAR-LED RESEARCH**	
الثاني –	**أثر البحوث التي يمولها الصندوق وتديرها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية**	

سياسة تمويل المنح في الصندوق

أولا – معلومات أساسية

1 – أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن يرفع سقف برنامج المنح، اعتبارا من عام 2004، من مقداره الحالي البالغ 7.5% إلى 10% من برنامج العمل السنوي وأن تقدَّمَ "وثيقة خاصة بسياسة المنح إلى المجلس التنفيذي... تقترح خطوطا توجيهية لاستخدام أموال المنح، مع مراعاة دراسة العواقب المحتملة لهذا المستوى الجديد من المساعدة بالمنح" (الوثيقة GC 26/L.4).

2 – وقبل ذلك، كان المجلس التنفيذي للصندوق قد ناقش في شهر مايو/أيار 2000، وثيقة بعنوان: "تمويل المنح: نهج جديد"، وأثار عددا من المسائل. وبالنظر إلى مدى هذه القضايا وطبيعتها المتنوعة، تقرر تقديم اقتراح مستقل لترشيد استخدام الدعم المقدم على سبيل المنح وموارد الميزانية الإدارية لتمويل تجهيز المشروعات ودعم تنفيذها إلى المجلس التنفيذي في دورته السبعين، في سبتمبر/أيلول 2000. وفي تلك الدورة، ناقش المجلس التنفيذي وأقر اقتراحا بإنشاء مرفق تمويل تجهيز البرامج (الوثيقة EB 2000/70/R.6). وأقر مجلس محافظي الصندوق إنشاء هذا المرفق في فبراير/شباط 2001 (الوثيقة GC 24/L.8).

3 – يدعو *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006* إلى تنظيم أنشطة الصندوق في الإقراض وإعطاء المنح ضمن الإطار الاستراتيجي لتحقيق أكبر أثر ممكن للحد من الفقر الريفي. وتبنى هذه الوثيقة على هذه الجهود والتوصيات السابقة وتقترح وضع سياسة منقحة للصندوق فيا يتعلق بموضوع المنح، بناء على عمل فريق مهام أنشئ لهذا الغرض.

ثانيا – العلاقة بين برنامجي القروض والمنح

4 – الأهداف الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006 هي التي تدفع استراتيجيات الصندوق الإقليمية والقطرية، ومن خلالها برامج عمل الصندوق، أي برنامج القروض والمنح، إلى الأمام. ولتعظيم التآزر بين هاتين الأداتين لا بد من أن يلتزم برنامج المنح بمبدأين أساسيين، هما:

(i) ينبغي أن يركز على التدخلات التي تكون للمنح فيها ميزة نسبية ملموسة مقارنة بالقروض كأداة للتمويل؛

(ii) ينبغي أن يستكمل برنامج القروض.

5 – وفيما يتعلق *بالميزة النسبية*، هناك عدة عوامل مميزة. فالتدخلات الممولة من المنح ينبغي أن تتناول عناصر الابتكار الرائدة وحوار السياسات والتنمية المؤسسية التي تنطوي على الفرص التي لا تحتاج إلى استثمار قروض كبيرة الحجم. ثانيا، نظرا إلى أن المنح أصغر من القروض فهي تحتاج إلى وقت أقل لتصميمها والتفاوض بشأنها. ولذلك تكون المنح أكثر ملائمة من القروض حينما يكون عنصر الوقت مهماً، كما يحدث في حالات ما بعد الطوارئ. ثالثا،

يمكن أيضا أن تصل المنح إلى مستفيدين كجهات معينة فاعلة في المجتمع المدني وبعض المنظمات المجتمعية، وهذه ليست في العادة أهلا للحصول على مساعدة مالية مباشرة عن طريق أداة القروض.

6 - ويتوسع الإطار المقترح لتمويل المنح (القسم خامساً) في هذا التحليل من حيث الابتكارات التي تناسب احتياجات العديد من البلدان (وهو ما يستلزم منحا عالمية أو إقليمية)، وهو إطار يعمل غالباً لأجل طويل، مع منح قطرية تميل إلى التكيف أو إلى أن تكون تدخلات قصيرة الأجل. وفي هذه الحالة الأخيرة، يستحسن استخدام المنح بدلا من القروض لتمويل فئات معينة من الأنشطة، مثل الأنشطة السابقة على الاستثمار (كالدراسات الاستراتيجية والمسوحات الميدانية)، والاستقصاءات التي تجري للتوصل إلى فهم عميق لأفضل مكان يمكن أن يقف فيه الصندوق لكي يساهم في عمليات التنمية محليا، وفي تقديم المساعدة التقنية، وتنمية المعرفة (بإجراء التجارب، والاستفادة من الابتكارات الريفية، والتعلم.. الخ) وتشكيل الشراكات، وإقامة منابر للحوار السياساتي، والتحويل المؤسسي. فالأدوات العالمية أو الإقليمية لتمويل المنح، تساعد في ظهور تكنولوجيات مناصرة للفقراء وللابتكارات الريفية، وتصلح تماما لتحقيق مزايا في إطار شبكة إقليمية تعاونية تضم عدة بلدان. كما أن المقصود بهذه الأدوات أن تسعى للحصول على زيادة ملموسة في الدعم الذي يقدم إلى الأنشطة المناصرة للفقراء في شكل تمويل مشترك.

7 - ومن حيث *التكامل* بين القروض والمنح، ستكون هناك علاقة إستراتيجية قوية بين هاتين الوسيلتين المنفصلتين والمستقلتين. وقد لا تكون هناك علاقة مباشرة بالضرورة بين المنح والقروض، ولكن في كثير من الحالات قد تفيد هذه العلاقة في تصميم التدخلات في المستقبل. ولذا فإن التكامل بهذه الطريقة مطلوب من طريقين: (i) نشاط استراتيجي (تسانده عادة منح إقليمية) يشكل ويساند أساساً تقنياً مناسباً و/أو ترتيبات مؤسسية مناصرة للفقراء: وبالتالي وضع إطار للقروض في المستقبل؛ (ii) أنشطة قطرية/محلية (ممولة من منح قطرية) تتعلق بفرصة أو مشكلة محددة تؤثر على نظم معيشة المستفيدين الموجودين في مواقع مشروعات الصندوق الجارية. وستتم الاستفادة من *أداة المنح الصغيرة* الموجودة بالفعل – في حين استخدمت الكيانات الوطنية/المحلية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – الدعم المقدم على سبيل المنح (بمبلغ يقل عن 000 100 دولار أمريكي) استخداما فعالا في إقامة شراكات محلية وتعزيز الابتكارات المحلية لدعم برنامج الإقراض وسوف تظل البرامج الإقليمية مصدرا مهما تقليديا لتكييف التكنولوجيات/المعارف محليا، مع استكمال حافظة القروض بالتأثير بصورة مستقلة على أنشطة الحد من الفقر، غير الممولة بالضرورة من قروض الصندوق.

ثالثا – برنامج الصندوق للمنح: الماضي والحاضر

ألف – معلومات أساسية عن برنامج الصندوق للمنح وتطورِه

8 - تطورت سياسة الصندوق المتعلقة بالمنح في إطار الهيكل الواسع الذي توفره اتفاقية إنشاء الصندوق (البند 2 من المادة 7)، وعلى وجه الخصوص، سياسات الإقراض ومعاييره. فقد وضعت اتفاقية إنشاء الصندوق سقفا للتمويل بالمنح لا يتجاوز 12.5% من مجموع القروض والمنح في كل سنة، بينما اتبع المجلس التنفيذي منذ عدة سنوات سقفا أدنى من ذلك بلغ 7.5%، والآن أعيد النظر فيه بعد اجتماع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد

الصندوق. وتحدد "سياســات الإقراض ومعاييره" سياسات الصندوق في المساعدة التقنية، وبوجه خاص في الفقرات 29، و37، و38.

9 - وعلى مر السنين، أدخل المجلس التنفيذي سلسلة من اللمسات الأخيرة على سياسة مساعدة الصندوق المقدمة على صور منح ولإطارها التنفيذي، بناء على أحكام سياسات الإقراض ومعاييره. وركزت هذه اللمسات إلى حدٍ كبيرٍ على ثلاث مسائل تتعلق بالسياسة العامة، هي: (i) طبيعة ونطاق الأنشطة المراد تمويلها بموجب برنامج المنح؛ (ii) الشروط والمعايير التي يمكن بموجبها تقديم المساعدة على سبيل المنح لأغراض مختلفة؛ (iii) إجراءات الموافقة ذات الصلة.

10 - نظرا إلى اتساع التغطية التنفيذية للصندوق، تفرع برنامج المنح إلى عدة فئات. وكانت ثمة خطوة هامة في ترشيد برنامج المنح، وهي إنشاء مرفق تمويل تجهيز البرامج في عام 2001، وفيه جُمِّعَت كل التكاليف (الإدارية والممولة من موارد المنح العادية التي يقدمها الصندوق) لدعم تجهيز المشاريع وتنفيذها على أساس المجموع الصفري وعلى مستوى التمويل الحالي.

11 - يتضمن برنامج الصندوق العادي للمنح في الوقت الراهن الفئات التالية: (i) البحوث الزراعية؛ (ii) البحوث والتدريب وأنشطة أخرى في مجالات غير زراعية؛ (iii) برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، يقدم الصندوق منحا من موارد تقدمها جهات مانحة ثنائية بموجب ترتيبات تكميلية وضعها الصندوق. وتسترشد هذه المنح باتفاقات ثنائية بين الصندوق والجهة المانحة.

12 - قدم الصندوق، على أساس تراكمي من عام 1978 حتى عام 2001، مساعدات مالية قدرت بمبلغ 442.7 مليون دولار أمريكي على شكل منح (بما فيها منح لتجهيز المشاريع). واستأثرت البحوث الزراعية بنحو 36% من المجموع (162.5 مليون دولار أمريكي). وبلغ مجموع الموارد التي استُخدِمَت في دعم المساعدة على تجهيز المشاريع نحو 33% من مجموع المنح (147.1 مليون دولار أمريكي)، بينما قُدِّمَ 31% لدعم أنشطة أخرى، من بينها التدريب وبرنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. (يعطينا الذيل الأول تحليلاً قصيراً للتوجهات في تخصيص الموارد السنوية). وفي عام 2003، بلغت مخصصات المنح في الميزانية 32.60 مليون دولار أمريكي، منها 12.30 مليون دولار أمريكي لمرفق تمويل تجهيز البرامج، و 20.30 مليون لباقي بنود ميزانية البرنامج التعاوني للمنح. وتستحوذ البحوث الزراعية على ما يقرب من ربع المنح العادية، بينما يستحوذ دعم تجهيز المشروعات وتنفيذها على نحو 40% من مجموع المنح العادية. أما الباقي فيذهب إلى البحوث والتدريب والفئات الأخرى.

الجدول 1: تخصيص منح الصندوق في السنوات الأخيرة

الفئات	المتوسط في الفترة 1997-2001		مخصصات عام 2002		مخصصات عام 2003	
	بملايين الدولارات الأمريكية	%	بملايين الدولارات الأمريكية	%	بملايين الدولارات الأمريكية	%
بحوث زراعية	**8.23**	*23.9*	**8.55**	*25.5*	**8.38**	*25.7*
بحوث أخرى وتدريب وغيرها	**12.55**	*36.4*	**9.66**	*28.5*	**9.42**	*28.9*
منح لبرنامج التعاون الموسع	**2.20**	*6.4*	**2.55**	*7.5*	**2.50**	*7.7*
دعم تجهيز المشروعات وتنفيذها	**11.47**	*33.3*	**13.10**	*38.6*	**12.30**	*37.7*
المجموع	**34.45**	*100*	**33.86**	*100*	**32.60**	*100*

باء – المنح المقدمة للبحوث الزراعية

13 - الأهداف الرئيسية للدعم الذي يقدمه الصندوق للبحوث الزراعية الدولية هي تزويد نظم البحث الزراعي الوطنية والدولية بما يلزم، وإعادة توجيه برامجها نحو تلبية احتياجات صغار المزارعين، وربط البحوث والإرشاد مباشرة بالمجتمعات المحلية. ولا تنطوي برامج البحوث الممولة بصورة رئيسية من خلال مراكز البحوث الزراعية الدولية على دعم من الميزانية الأساسية، فهي تمول الشراكات اللاحقة المتعددة التخصصات والمتعددة أصحاب المصلحة، التي تبشر بتحقيق منتجات عملية في إطار زمني قصير نسبيا. وقد اشتملت البرامج على بحوث مواءمة وبحوث تطبيقية بدلا من البحوث الأساسية، وسعت إلى إقامة صلات وثيقة مع مشاريع الصندوق الاستثمارية الموجودة في مناطق هامشية وفي مناطق ذات بيئة زراعية صعبة. ونتيجة للتدقيق الشديد في البرامج المقترحة بموجب نظام تنافسي للمنح بدأ العمل به منذ مايو/أيار عام 2000، فإن جميع البرامج الجارية لها صلات واضحة مع حافظة القروض.

14 - يواصل المجلس التنفيذي تحديد اتجاه برنامج المنح. وترد الأهداف الاستراتيجية لدعم الصندوق لتطوير التكنولوجيا، بوضوح، في كل تقرير يقدمه رئيس الصندوق إلى المجلس التنفيذي، ويقدم فيه مقترحات البحوث الفردية للموافقة عليها. وتتصل هذه الأهداف بما يلي: (i) المجموعات التي يستهدفها الصندوق واستراتيجياتها للأمن الغذائي الأسري، وبوجه خاص سكان المناطق الزراعية – البيئية النائية والمهمشة؛ (ii) التكنولوجيات التي تبنى على نظم المعرفة التقليدية وتستجيب لقضايا التمايز بين الجنسين، وتحسن وتنوع القدرة الإنتاجية لنظم الزراعة الفقيرة بالموارد، وذلك بتثبيت الإنتاج وتحسين الإنتاجية ومعالجة اختناقات الإنتاج؛ (iii) الحصول على الأصول المنتجة (الأرض والمياه والخدمات المالية؛ واليد العاملة والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا المحلية) وإدارة هذه الموارد إدارة مستدامة ومنتجة؛ (iv) إطار مؤسسي وتنظيمي يمكن أن تلتقي فيه الكيانات النظامية وغير النظامية، المنتمية إلى القطاع العام والقطاع الخاص، المحلية والوطنية، لتيسير عملية الابتكار.

15 - أجرى مكتب التقييم في عام 2002، تقييما لعنصر البحوث الزراعية في برنامج منح المساعدة التقنية. ولاحظ التقييم من خلال هذا البرنامج وصلته بالجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية أن الصندوق أدى دورا هاما في السياسة العامة واستقطاب التأييد، في تعزيز البحوث الزراعية المناصرة للفقراء ومعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالفقر". وقد حقق البرنامج عددا من النجاحات في البحوث الزراعية الدولية المناصرة للفقراء، وأنشأ شراكات فعالة مع مراكز البحوث الزراعية الدولية وعزز نظم ومؤسسات البحوث الزراعية الوطنية. وكان لنحو 86% من منح المساعدة التقنية أهداف مبيَّنة ولها صلة محددة بالفقر، وعكست أغلبية المنتجات التكنولوجية، بوضوح، منجزات في هذا الصدد. ولاحظ التقييم أيضا أن الصندوق أدى دورا قياديا في تطوير منهجيات لتقييم أثر البحوث الزراعية على الفقر.

16 - عادت منح الصندوق المستثمرة في البحوث الزراعية بفوائد جمة من حيث تحسين المحاصيل المفيدة للفقراء (الأغذية الرئيسية)، والثروة الحيوانية، والأحياء المائية، التي لها أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي والرفاه العام لصغار المزارعين الفقراء في مواردهم، بمن فيهم الرعاة والمجتمعات التي تعيش على إنتاج الأحياء المائية. وأدت هذه المنح إلى تطوير واعتماد ابتكارات تكنولوجية توفر في الوقت والعمل، مع التركيز بوضوح على تخفيف أعباء العمل عن كواهل النساء الريفيات الفقيرات، وزيادة إنتاجيتهن وقدراتهن على توليد الدخل. ففي العقد الأول من البحوث المدعومة بمنح الصندوق كان التركيز منصبا على منتجات البحوث البيولوجية-الفيزيائية في البيئات البعلية القليلة الموارد والأكثر هامشية – والتي قدمت تقارير شاملة إلى المجلس عن النجاح الذي حققته (انظر، على سبيل المثال، الوثائق EB 79/7/R.45؛ و EB 82/16/R.46؛ و EB 84/21/R.26؛ و EB 91/4/R. 78). وفي الآونة الأخيرة لقي دعم الصندوق لتطوير وتقييم الترتيبات المؤسسية الابتكارية في عملية تشاركية لتطوير التكنولوجيا اعترافا كبيرا. ويعطينا الجزء التالي والذيل الثاني أمثلة أخرى على الابتكارات الناجحة التي مولها الصندوق.

دعم الصندوق للبحوث الزراعية: مجالات الأثر

17 - يعتبر دعم الصندوق للبحوث الزراعية الدولية جانبا إيجابيا هاما من برنامج منح المساعدة التقنية، وهو يلاقي اعترافا على نطاق واسع. ويتبين من تقديرات محافظة أن أغلبية مبادرات البحوث التي يدعمها الصندوق قد أعطت المنتجات الكبيرة المتوقعة منها، وأظهرت فوائد واسعة الانتشار لصغار المزارعين في مختلف أنحاء العالم النامي. ومما يصدِّق تحقيق الأهداف المذكورة الإشارة إلى استعراضات وتقارير مستقلة ذات صلة والإشراف على برامج منح فردية وكتابة تقارير عنها، كما هو واضح في *تقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001*.

18 - ترد أدناه موجزات مجموعة صغيرة من نتائج البحوث التي أسفرت عنها برامج مدعومة بمنح الصندوق:

- **تكيف الجينات المحسنة:** توفير أنواع محسنة من الأرز؛ وأنواع من القمح والشعير عالية الغلة تتحمل قلة المطر؛ وأنواع محسنة من الكسافا المقاومة لمرض التبرقش؛ وأنواع جديدة ومحسنة من الموز الأفريقي المقاوم للحشرة السوداء المسماة سيغاتوكا للمزارعين الإفريقيين؛ وتطوير أنواع من الفول لوادي النيل؛ وأنواع محسنة من الفاصوليا الحقلية مقاومة للأمراض لإفريقيا الوسطى، تأخذ في الحسبان العوامل التي تقلل من القيمة الغذائية وأفضليات النساء من حيث لون البذور وحجمها والوقت الذي يستغرقه طبخها؛ وأنواع وفيرة الغلة من البسلَّة الهندية لصغار المزارعين الفقراء في جنوب آسيا؛

- **نظم إنتاج محسنة:** تطوير تكنولوجيات تستخدم مدخلات قليلة لزراعة الأرز، والذرة، والذرة الرفيعة، والدخن، والحمص، والبسلَّة الهندية، والفول السوداني في المرتفعات البعلية، وللنظم الزراعية القائمة على البطاطا الحلوة والبطاطا البيضاء؛

- **حماية المحاصيل والثروة الحيوانية:** ممارسات متكاملة لمكافحة الآفات بغية مكافحة حفارات الساق، وناقلات الأمراض، والديدان الخيطية والأعشاب الضارة، وبرنامج مكافحة بيولوجية ناجح جدا لمكافحة البياض الدقيقي في الكسافا في أفريقيا الذي له تأثيره الكبير على الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء. والقضاء بنجاح على الآفة المدمرة – وهي الدورة الحلزونية للعالم – في أفريقيا؛ وتدابير وقائية لمكافحة الجراد الصحراوي، ونجاح تجارب تقنيات معدلة للقضاء على ذكور ذبابة فاكهة الكرمبولة في المناطق الشمالية الشرقية من أمريكا اللاتينية؛

- **تكنولوجيات مبتكرة أخرى:** في ميادين الصحة الحيوانية (تطعيم ضد حمى الساحل الشرقي، وتقنيات ابتكارية لمكافحة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات؛ والمكافحة الاستراتيجية للآفات (مثل الديدان المعوية في المجترات الصغيرة)؛ وفي الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (بما في ذلك شبكات الري التي يديرها المزارعون) والمصادر المتنوعة لأسباب المعيشة الريفية من المنتجات غير الخشبية للغابات كالخيزران؛ وفي الحراجة الزراعية في منطقة الساحل الأفريقي (التي تشتمل على 'الأسيجة الحية' والأحزمة الواقية، وبنوك الأعلاف، ومكافحة انجراف التربة)، وأنواع مختلفة من زراعة الممرات الضيقة بين الأشجار في المناطق الملائمة في غرب إفريقيا؛

- **هندسة المؤسسات:** تطوير منهجيات مبتكرة تقوم على نهج البحوث التشاركية والتغييرات المهنية المترابطة (في غرب إفريقيا)؛ والبحوث العملية القائمة على المجتمع المحلي بشأن الإدارة المشتركة للغابات (في جنوب شرقي آسيا) أمثلة بارزة على الدور الرائد الذي يقوم به الصندوق في دعم البحوث السياساتية والمؤسسية.

جيم – منح للبحوث والتدريب في المسائل غير الزراعية ومنح أخرى

19 – دعمت هذه الفئة من المنح سلسلة عريضة من المبادرات للجهود الرامية إلى الحد من الفقر الريفي على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وجُّهَت هذه الأداة المرنة المتفاوتة في الحجم وكثافة الارتباط مع المستفيدين من المنح لإيجاد أصول هامة من حيث المعرفة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والمبادرات السياساتية. وقد حققت منح لبناء القدرات نجاحا باهرا في تعزيز الآثار المحتملة لمشاريع القروض (في أمريكا اللاتينية، مثلا، من خلال خبرات الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، وبرنامج دعم المشاريع الصغيرة الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبرنامج تعزيز القدرات الإقليمية لرصد وتقييم مشاريع تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي). وعززت شبكات الإعلام الإقليمية المدعومة بهذه المنح إمكانيات الوصول إلى المعلومات والمعرفة وتبادل هذه المعلومات والمعرفة المتعلقة بقضايا البحوث والتطوير المفيدة للفقراء، بينما تدعم الحوار فيما بين بلدان الجنوب. وأنجح الأمثلة على هذا شبكات المنظمات والمشاريع القائمة على الإنترنت والتي تعمل مع فقراء الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي، مثل فيداميريكا FIDAMERICA؛ وإقامة الشبكات الإلكترونية لريف آسيا والمحيط الهادي. وتَعِد شبكة المعرفة الريفية في إفريقيا الشرقية والوسطى باعتماد نهج جديد إزاء توليد المعرفة ونشرها في المجتمعات المحلية خصّيصا. وقدم

الصندوق أيضا دعما في صورة منح للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وللائتلاف الدولي المعني بالأراضي (المعروف سابقا باسم الائتلاف الشعبي للقضاء على الجوع والفقر)، ولدعم أنشطة ابتكارية للحد من الفقر من خلال الوكالات الحكومية والوكالات المتعددة الأطراف كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ومن الأمثلة الناجحة للشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة نهج المدارس الحقلية للمزارعين، التي ساعد الصندوق في تحويلها إلى أداة مستدامة ذاتيا لتبادل المعارف بواسطة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بنظم البحوث والإرشاد في أفريقيا الشرقية والجنوبية. كما أن منح البحوث والتدريب أفادت أيضا في دعم دور الصندوق في استقطاب التأييد بنشر المعرفة المفيدة للفقراء بواسطة حلقات تدارس وحلقات عمل ومؤتمرات، تعقد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي نظام المنح الحالي، لم يكن هناك مخصصات منفصلة بالطبع بخلاف تلك المذكورة في الجدول 1. ومع ذلك، فإن الفئة الموجودة في الميزانية "للبحوث والتدريب في المسائل غير الزراعية ومجالات أخرى" خلال فترة السنتين الأخيرتين تعكس حصص الإقراض الإقليمية.

دال – برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية

20 – أنشئ برنامج التعاون الموسع في سبتمبر/أيلول 1987 لتقديم تمويل مباشر للمنظمات غير الحكومية للقيام بأنشطة رائدة وتجريبية. والهدف العام للبرنامج هو تعزيز تعاون الصندوق المباشر مع المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية الريفية والحد من الفقر عن طريق الشراكة وعلى صعيد المجتمع المحلي. وحتى الآن، تلقى ما مجموعه 134 منظمة غير حكومية معونات من منح البرنامج الموسع. وركزت الأنشطة، التي يدعمها البرنامج الموسع، بالدرجة الأولى، على ما يلي: (i) اختبار التكنولوجيات الابتكارية والنهج والآليات الملائمة أو الابتكارية المتصلة بفقراء الريف؛ (ii) دعم بناء القدرات المفيدة للفقراء من خلال برامج تدريب؛ (iii) القيام بدور رائد في تشكيل شبكات إعلام إقليمية (مثل الندوة الدولية لتطوير نظم مستدامة لاستخدام الأرض). والحد الأعلى لأي منحة منفردة تقدم إلى منظمة غير حكومية هو 000 100 دولار أمريكي، وقد رفع عن الحد الأعلى السابق البالغ 000 75 دولار أمريكي في مايو/أيار 2001. وأجري تقييم للبرنامج الموسع في عام 2000 تبين منه أن البرنامج قدم مساهمة قيِّمَة لما يلي: تعزيز الشراكة التنفيذية بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال ذلك، الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات؛ وزيادة مدى وأعداد شركاء الصندوق من بين المنظمات غير الحكومية، وزيادة الفهم المؤسسي لعمليات المنظمات غير الحكومية؛ وزيادة الثقة المتبادلة في هذا التعاون. وزاد البرنامج الموسع كذلك من فتح المؤسسات لنهج المشاركة للحد من الفقر، وساعد على تحديد دور المنظمات غير الحكومية في مجال استقطاب التأييد، وفي تعزيز الحوار السياساتي المناصر للفقراء داخل البلد.

رابعا – الخبرة ذات الصلة لمؤسسات مالية دولية أخرى تقدم منحا

21 – ركز برنامج الصندوق للمنح في الماضي تركيزا قويا على تطوير النهج الابتكارية للمسائل التكنولوجية والمؤسسية التي تواجه فقراء الريف – في مجال التكنولوجيا الزراعية، كما تدخل وبصورة متزايدة في تنمية المنظمات والمؤسسات في المجالات غير الزراعية (مثل التمويل الريفي، والصلات مع الأسواق، وتطوير السياسات المناصرة للفقراء). واعتمد البرنامج اعتماداً شديدا على قدرات المراكز الدولية والإقليمية المتميزة، بدعمه لبرامج بحوث معينة (بخلاف البحوث الأساسية)، ليحل بذلك: (i) المشاكل التي تتم معالجتها والتي تصور حالة الفقراء في مناطق واسعة؛

(ii) بعض المسائل تنطوي على تعبئة القدرات بما يفوق طاقة كثير من المنظمات الوطنية؛ (iii) التعلم في كل أنحاء البلد ضروري لمواجهة تحدي الإبداع العملي. وقصر الصندوق استخدام المنح الصغيرة التي تقدم إلى المؤسسات الوطنية على معالجة القضايا الوطنية المحلية، بينما حصر المنح المقدمة من البرنامج الموسع للتعاون بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية في مؤسسات المجتمع المدني، كما يوحي بذلك اسم البرنامج.

22 - لذلك، سار برنامج الصندوق للمنح على غرار بعض جوانب برامج المنح التقنية، كتلك المقدمة من مرفق منح التنمية التابع للبنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل مصرف التنمية الإفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. غير أن هناك بضعة اختلافات أساسية في أشكال الدعم. فقد كان دعم البنك الدولي للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، مثلا، على شكل تمويل أساسي، بينما الصندوق لا يقدم تمويلا أساسيا لأي هيئة دولية تعمل في مجال البحوث الزراعية. وثمة اختلاف آخر في النسبة، ومن ثم في حجم الموارد المخصصة للمنح. وقد وسِّعَ الجانب الخاص بالمنح في عمل المؤسسة الدولية للتنمية توسيعا كبيرا في سياق اجتماعات الجهات المانحة بمناسبة التجديد الثالث عشر لأموال المؤسسة الدولية للتنمية، فزادت نسبة تمويل المنح كنسبة مئوية من مجموع العمليات إلى ما يقرب من 20 في المائة. وثمة جانب مهم من استخدام المؤسسة الدولية للتنمية للمنح (والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي حدث نفس التغيير في أدوات مساعدتها) وهو زيادة مستوى التيسير في المساعدة المقدمة إلى البلدان، وربط مخصصات هذه البلدان بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي تأخذ به المؤسسة الدولية للتنمية. والخبرة في تعيين هذه الصلات وإدارتها خبرة محدودة بحكم الضرورة، ولذا أعطيت إدارة المؤسسة الدولية للتنمية مرونة في تطبيق النظام الجديد. وثمة تفضيل قوي لربط المنح المقدمة لدعم أنواع معينة من الأنشطة (كبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، مثلا، وإعادة الإعمار بعد الصراعات) والأوضاع (كتلقي إعفاءات من الديون من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) بدلا من تطبيق زيادة بسيطة وشاملة في التيسير.

23 - من المقترح أن يتبع الصندوق هذه السياسة العامة، أي سياسة زيادة مستوى المساعدة المقدمة على سبيل المنح للأنشطة القطرية. والخطوة الأولى هي أن تبدأ العملية بتخصيص كامل مبلغ الزيادة في عنصر المنحة من برنامج العمل (أي من 7.5% إلى 10%) للأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وتختلف الأهمية المالية لهذا التخصيص اختلافا هائلا بين الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية. ففي حالة الصندوق، تنطوي المسألة على زيادة بضعة ملايين من الدولارات الأمريكية لمنح قطرية؛ وفي حالة المؤسسة الدولية للتنمية ينطوي الأمر على بضعة مليارات من الدولارات الأمريكية. ولذلك لا يمكن أن يكون الهدف من تعزيز عنصر المنح في حالة الصندوق هو زيادة استدامة الدين بوجه عام من خلال زيادة التيسير؛ وإنما يجب أن يكون الأمر هو تسريع الحد من الفقر الريفي بتعزيز أثر برامج الصندوق، وباستخدام الميزة النسبية لموارد المنح لمعالجة مشاكل فنية ومؤسسية استراتيجية معينة تواجه فقراء الريف. ومن بعض الوجوه سوف يقابل هذا حرص المؤسسة الدولية للتنمية على استخدام موارد المنح لمعالجة مسائل إنمائية محددة.

24 - وسوف يستفيد تحديد برامج المنح هذه وتصميمها من تقييم البيئة السياساتية والمؤسسية الذي اضطلع به نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتطوير السياسات والمؤسسات المناصرة للفقراء، بدوره، مسألة أساسية ينبغي معالجتها بمنح موجهة إلى بلدان محددة تسهم في تحسين أداء برنامج الإقراض الذي يدعمه الصندوق. وسوف يطوِّر

الصندوق ويفصل هذه الصلة باستمرار حينما يصبح نظام التخصيص القائم على الأداء نافذا بصورة فعالة (2005). عند ذلك سيتوفر فهم أفضل قائم على الخبرة للدور المحتمل للمنح القطرية في المسائل التي تحددها تقديرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويتم أيضا فهم الدروس المستفادة من خبرة المؤسسة الدولية للتنمية في إدارة العلاقات المعقدة بين نظام التخصيص القائم على الأداء، الذي اعتمدته المؤسسة، وبرنامجها القائم على المنح فهما أفضل.

خامسا – الإطار والأهداف المقترحة لسياسة المنح في الصندوق

25 – تحدد أقسام هذا الفصل الإطار والأهداف الخاصة بالسياسة المنقحة للمنح في الصندوق. ويقوم هذا الفصل على هذه الأهداف، ويقترح مجموعة من طرائق التمويل البسيطة لتخصيص موارد المنح عن طريق نافذتيه.

ألف المقدمة: الإطار الاستراتيجي

26 – يمثل الإطار الاستراتيجي (للفترة 2002–2006) الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي اعتمدها الصندوق كجزء من جهوده الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، يقترح الإطار الاستراتيجي أن تركز أنشطة الصندوق في المستقبل على ثلاثة أهداف استراتيجية، هي:

(i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛
(ii) تحسين فرص الحصول العادل على الموارد الطبيعية المنتجة والتكنولوجيا؛
(iii) زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية والدخول إلى الأسواق.

27 – يؤكد الإطار الاستراتيجي أيضا أن "مهمة الصندوق هي أن يحقق أكبر أثر ممكن على تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر". ويؤدي الصندوق دورا تحفيزيا في هذا الصدد مع شركاء آخرين في المجتمع الدولي. وتعتمد سياسة الصندوق في موضوع المنح على الإطار الاستراتيجي ليشمل عدة أنشطة مختلفة تشكل مضمون الاتجاهات الجديدة المقترحة للدعم الذي يقدمه الصندوق على شكل منح: (i) تحديد وتجربة النهج الابتكارية بصورة منهجية ورفع مستوى النهج القابلة للتكرار والناجحة في الوصول إلى فقراء الريف؛ (ii) تسخير المعرفة باستراتيجيات الحد من الفقر الريفي ونشرها بين سلسلة عريضة من الشركاء الوطنيين والدوليين؛ (iii) دعم تطوير الشراكات الوطنية، التي تجمع بين الفقراء، والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ (iv) المساعدة على إنشاء إطار وطني مؤسسي وسياساتي لدعم الفقراء؛ (v) أداء دور دعوة استقطاب التأييد على المستويين الإقليمي والدولي للتأثير في السياسات التي تشكل خيارات التنمية الريفية.

باء – الأساس المنطقي للنهج المقترح وأهدافه

28 – إن الأهداف والآثار المتوقعة هي التي يسترشد بها برنامج الصندوق في موضوع المنح، بموجب النهج المقترح، لا الفئات المستفيدة من المنح ولا فئات الميزانية. ويمكن أن تكون مقترحات المنح محددة لبلد معين أو أن تكون دولية/إقليمية، بحسب طبيعة الابتكار والأثر المتوخى. ويُقترَح *هدفان استراتيجيان للمنح*، يمثلان مجالين ذوَي أولوية لموارد الصندوق للمنح العادية، وهما:

(i) تعزيز البحوث المناصرة للفقراء بشأن النهج الابتكارية والخيارات التكنولوجية لتعزيز الأثر على الصعيد الميداني؛

(ii) بناء قدرات المؤسسات الشريكة المناصرة للفقراء، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ولا يقصد بهذه الأهداف الاستراتيجية أن تكون فئات ميزانية، وإنما يقصد بها أن تحدد مجالات للتمويل بالمنح فيما يتعلق بأهداف الإطار الاستراتيجي.

29 - **تشجيع الابتكارات المناصرة للفقراء.** ستعطي السياسة المقترحة أولوية عليا للابتكارات الريفية ولدعم تطوير النهج القائمة على المجتمع المحلي. وستظل البحوث الزراعية المناصرة للفقراء عنصراً هاماً يبنى على نجاح استثمارات الصندوق السابقة في هذا النهج. وستشمل المنح دعماً عن طريق مراكز التفوق الدولية (كالمراكز التي تدعمها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، ومراكز دولية أو إقليمية أخرى (كالمركز الدولي لخصوبة التربة والتنمية الزراعية، والمركز الدولي لفسيولوجيا الحشرات وإيكولوجياتها). وستنطوي في الأحوال العادية على إشراك عدد من الشركاء المشتغلين في نظم البحوث الزراعية الوطنية، يسهمون في شبكات البحوث والتطوير التعاونية الإقليمية ويستفيدون منها. وستوفر الندوة العالمية للبحوث الزراعية، التي أنشأها الصندوق وشركاؤه، أيضا منبرا لإقامة شراكات في البحوث والتطوير من هذا القبيل. وسيظل دعم هذه المراكز من خلال مشاريع محددة (أي ليس تمويلا أساسيا)، ويولد منتجات مفيدة للفقراء. وسيمد هذا الهدف الاستراتيجي يد العون للمبادرات الإقليمية والمواضيعية (المتصلة، مثلا، بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز) والمبادرات الخاصة (كالمبادرات المضطلع بها بموجب الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) مع تحديد تأثيرها بوضوح على فقراء الريف.

30 - سيؤكد هذا الهدف الاستراتيجي أيضا دعم التجارب السابقة للاستثمار لآليات التغطية، والهندسة المؤسسية الابتكارية، بغية تحسين إمكانيات وصول الفقراء إلى التكنولوجيات المالية، وتنويع الخدمات وتطوير ما يرتبط بها من أدوات تقييم الأثر. وستدرس البحوث في السياسات والمؤسسات قضايا في مجالات تشمل الوصول إلى الأسواق وإدارة الموارد الطبيعية وتنمية المؤسسات المفيدة للفقراء. وسيدعم الصندوق أيضا آليات إدارة البحوث التي تنطوي على زيادة الاستقلالية واللامركزية في إدارة البحوث، مما يمكن المجتمعات الفقيرة من تشكيل شراكات مع العلوم النظامية، والبناء بذلك على ابتكارات المزارعين ونظم المعارف المحلية والعلوم غير النظامية في إطار برامج بحثية بمشاركة حقيقية. وسيولي الصندوق تركيزا أكثر في منحه لدعم نهج البحوث من أجل التنمية لإيجاد نطاق أوسع من الفرص في المزرعة وخارجها تمكن فقراء الريف، بالاشتراك مع أصحاب الشأن الآخرين، من تطوير خيارات تكنولوجية واعدة، قابلة للتطبيق والتعديل.

31 - سوف يستخدم برنامج المنح أيضا لتوسيع وتعظيم أثر أنشطة الصندوق بتشجيع تكرار النهج الناجحة في الحد من الفقر الريفي وتوسيعها. وهذا يستدعي: (i) دعم رصد هذه النهج وتقييمها بصورة تشاركية لمعرفة اتجاهاتها والدروس المستفادة منها؛ (ii) نشر هذه الاتجاهات والدروس إلى المشتغلين بالتنمية؛ (iii) استخدام عمليات التقييم بصورة أوفى للتعلم المؤسسي والتغيير المهني في الصندوق والمؤسسات الشريكة الأخرى (iv). النهوض بعمليات بناء شراكات لتعزيز طرق تصميم هذه الشراكات وتنفيذها وتقدير الآثار الناجمة عن برامج القروض والمنح في الصندوق.

32 - **بناء قدرات مناصرة للفقراء لدى المؤسسات الشريكة.** إن تمكين الفقراء – من الرجال والنساء على السواء – بزيادة قدراتهم وقدرات مؤسساتهم ومنظماتهم، يسمح لهم بتحليل ظروفهم واعتماد خياراتهم عن علم لتعظيم الفوائد التي يجنونها من الخيارات المتاحة والتعاون مع الشركاء بطريقة معقولة ومثمرة. وسيكمل الصندوق برنامج الإقراض بالتماس تحسين قدرة الفقراء على المساومة وزيادة قدراتهم التنظيمية على الصعيد المحلي، وتقوية توجُّه المؤسسات التي تستطيع خدمتهم نحو فائدة الفقراء، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوعية فقراء الريف بحقوقهم ومساعدتهم على الدخول في عملية الأسواق (مجتمعين ومنفردين)، لزيادة نصيبهم من المكاسب الاقتصادية. وسوف تتناول الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الهدف الاستراتيجي للمنح المواقع الجغرافية غير المواتية (النائية)، وقلة التدريب الملائم (والقدرة المناسبة على التدريب، والمهارات الفنية، والمواقف والسلوك)، وقلة المعلومات وضعف مؤسسات البحوث والتطوير المحلية. ولا تتوخى سياسة المنح المقترحة أن يظل برنامج التعاون الموسع، الذي أنشئ أولا لاستهداف المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فقط، في العمل كفئة منح مستقلة. غير أن الأنشطة التي تقودها منظمات المجتمع المدني، والتي تمول بموجب البرنامج الموسع للتعاون بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية فسوف تكون مؤهلة لتمويلها بمنح بموجب نافذة المنح الموجهة لبلدان بعينها، والوارد وصفها في الجزء السادس أدناه، إذا اتفقت مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المنح.

33 - يمكن للمبادرات المضطلع بها بموجب هذا الهدف، مثلا، أن تدعم المجتمعات المحلية في أوضاع ما بعد الصراع أو الكوارث الطبيعية – فتوفر لفقراء الريف الدعم الذي هم في أمس الحاجة إليه لتعزيز مرونتهم في مواجهة الصدمات الخارجية ولمعالجة العوامل الضارة العابرة. هذه المبادرات ربما تكون قطرية أو إقليمية، وذلك يتوقف على طبيعة الطوارئ/الكارثة أو حالة الصراع.

34 - وستكون العوامل الحاسمة في توسيع وتعظيم أثر الأنشطة الميدانية للصندوق، ونشر الممارسات الجيدة، ومن ثم زيادة تأثير الصندوق على جهود الجماعة الإنمائية الدولية الرامية إلى الحد من الفقر كما يلي:

(i) تعزيز الشراكات مع المؤسسات على الصعيدين القطري والميداني في مجالي الاستثمار والسياسات، لا سيما تلك التي تقدم مساعدة مباشرة لفقراء الريف؛

(ii) تقديم الدعم للاتصالات والتعلُّم المتبادل بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المساعدة الإنمائية الريفية، والشبكات الخارجية ذات الصلة؛

(iii) دعم استقطاب التأييد لصالح فقراء الريف على الصعيدين الوطني والدولي.

سادسا – طرائق تخصيص المنح

35 - اقترح شكلان أو نافذتان مستقلتان وحصريتان، هما: نافذة لتمويل المنح المقدمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونافذة لتمويل المنح المقدمة لبلدان بعينها. وكلتاهما تسترشد بالأهداف الاستراتيجية العامة للمنح وتم اختيارهما بعد عملية تنافسية.

ألف – المنح العالمية والإقليمية

36 – ستغطي هذه المنح بالطبع عدة بلدان، وهو ما يستلزم مبادرات إقليمية لخلق فرص للحد من الفقر عن طريق تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة من خلال البحوث الإقليمية والشبكات المبتكرة، سواء تلك التي تتم بمعرفة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الأولية أو غيرها. ومن شأن أنشطة البحث وبناء القدرات على الصعيد القطري، المدعومة بواسطة مبادرات إقليمية تعاونية، أن تزيد فعالية معالجة المشاكل والفرص وتوسيع نطاق هذه المعالجة – من خلال تدابير متضافرة تستفيد من الميزات النسبية للبلدان والمؤسسات المعنية.

37 – تشمل المجالات المؤهلة للتمويل: البحث والتطوير في المجال الزراعي؛ الابتكارات المناصرة للفقراء؛ شبكات المعارف والمعلومات الإقليمية؛ التحديات العالمية الناشئة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز)؛ المبادرات التي يستضيفها الصندوق (مثل الآلية العالمية والإئتلاف الدولي المعنى بالأراضي). وستربط هذه المنح على أساس إقليمي لمعالجة قضايا تتصل بالحد من الفقر عبر البلدان المعنية.

38 – كانت المنح المخصصة للبحوث الزراعية الإقليمية والبحوث الأخرى وأنشطة التدريب تتراوح في متوسطها في السنوات الأخيرة بين 55%–60% من مظروف المنح الجارية (الجدول 1) الذي يمثل 7.5% من برنامج العمل. وقد كان لدعم الصندوق لهذه الابتكارات ولأنشطة بناء القدرات عائده الكبير. وهناك وصف للنتائج الواضحة لذلك في القسم ثانياً والذيل الثاني. وكانت هذه التجربة هامة وواسعة النطاق، وأعطت أساساً متيناً للصندوق لكي يستمر في دعمه بنفس المستوى من التمويل (أي 5% من برنامج العمل). وسوف يتفاوت الحجم الفعلي بالطبع، من سنة إلى أخرى، وسيكون من بين العوامل التي تتحكم فيه، الطلب على مختلف أنماط المنح، والتخطيط الاستراتيجي، وعملية تخصيص الموارد، وتطبيق نظام المنح التنافسية.

باء – المنح المقدمة لبلدان بعينها

39– ستطبق الزيادة الكاملة في موارد المنح كنسبة من برنامج العمل (أي 2.5% من برنامج العمل) على المبادرات القطرية. وتأتي هذه الزيادة بنسبة 2.5% إضافة إلى موارد مرفق تمويل تجهيز البرامج (أي 2.5% أخرى ليصبح المجموع 5% من برنامج العمل) تخصص للأنشطة المتعلقة بتصميم وتجهيز مشروعات القروض القطرية. وسيكون من بين المبادرات القطرية، أنشطة بناء الشراكات والحوار حول السياسات، مع استكمال هذه الأنشطة بأنشطة المساعدات التقنية وبناء القدرات المحلية والابتكارات المحلية في إطار الهدفين الاستراتيجيين لبرنامج المنح المشار اليهما آنفا. وسوف تدعم المنح القطرية وتساعد في تحقيق أساليب محلية جيدة في بعض المجالات مثل المياه/الإصحاح والصحة، والشراكة في تمويل عناصر معينة من مشروعات القروض التي تغطي مجالات وموضوعات لا يساندها عادة أي قروض (وبذلك تزيد من رقعة المشروع). كما أن مثل هذه المنح سوف تدعم ظهور واختبار السياسات المبتكرة، والنُهج المؤسسية والتقنية للتنمية الريفية.

40 – ستتم مواءمة الأنشطة المؤهلة للتمويل من هذه النافذة مباشرة مع الاستراتيجيات القطرية (كما صيغت في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية) وستدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتكملها حافظة قروض الصندوق. وتتوقف أهلية الدعم بواسطة المنح على مجموعة متضافرة من العوامل، منها الملاءمة الاستراتيجية وميزات التمويل

بالمنح من حيث الابتكار/والوصول إلى المؤسسات والمجتمعات. وستقدم المنح مباشرة إلى القطاع العام أو منظمات المجتمع المدني (كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية). ويمكن أن تشمل إعادة الإعمار ما بعد الطوارئ (مثل المساعدة بعد صراع أو كارثة طبيعية) وتدخلات في موقع محلي معين يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

41 - ينطوي تنفيذ هذا البرنامج على زيادة كبيرة في مستوى المنح المباشرة التي يقدمها الصندوق لمنظمات على الصعيد القطري. وسيستدعي ذلك بالضرورة تعلما مؤسسيا سريعا فيما يتعلق بما تستطيع المنح وما لا تستطيع أن تحققه في زيادة الأثر على الحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، والظروف التي يمكن أن تستخدم فيها لتعود بأفضل نتائج ممكنة. ومع موافقة المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سوف يستفيد برنامج المنح على الصعيد القطري، ابتداءً من عام 2005، فائدة تامة من تقييمات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للقضايا الحرجة المتعلقة بالتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي، وتقييم العوامل المؤسسية التي تؤثر في فعالية عمليات الإقراض. وإلى أن يحدث ذلك، سيكون هناك فهم مبني على معلومات أفضل لكيفية مساعدة برنامج المنح على الإسراع في الحد من الفقر الريفي بالتغلب على نقاط الضعف السياساتية والمؤسسية. وسوف تظهر تدريجياً حافظة للمنح القطرية طبقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، على أن يكون تخصيص الموارد مكملاً تماماً لحافظة القروض، ومن داخل المظروف المالي للبلد نفسه. والمبدأ الهام في المنح القطرية في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، هو اتساقها مع الاستراتيجية الفردية لهذا القطر أو ذاك بالنسبة لمجموعة من القروض والمنح كما تتضح في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، وبالاتساق مع وثائق استراتيجية الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، سيبدأ استخدام موارد مرفق تمويل تجهيز البرامج لتصميم وتجهيز مشاريع القروض بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

سابعا – تنفيذ سياسة المنح المنقحة

42 - سوف تنفذ سياسة الصندوق المتعلقة بالمنح بواسطة: (i) تخصيص موارد المنح من نافذتين على نحو يتفق مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2002-2006 والأهداف الاستراتيجية لبرنامج المنح؛ (ii) تطبيق معايير الأهلية (العالمية والمحددة) لاستعراض المنح باستخدام مجالات الأولوية المحددة بموجب الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المنح؛ (iii) إنشاء هيكل إدارة داخلي شامل للمنح؛ (iv) إحداث نظم لرصد وتقييم أثر برنامج المنح. وسترد هذه القضايا التشغيلية مع مزيد من التفصيل في مبادئ توجيهية قائمة على السياسة المبينة في هذه الوثيقة.

43 - **تخصيص المنح.** ستخصص موارد الصندوق الإجمالية المرصودة للمنح في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد لبرنامج العمل السنوي. وسوف تقدم توجيهات الإدارة العليا في هذا الصدد توجيها عاما لتعبئة موارد الصندوق للقروض والمنح واستخدامها.

44 - **المعايير العالمية.** لا يقدم الصندوق تمويلا بمنح إلا للدول النامية الأعضاء، وللمنظمات الحكومية الدولية التي تشارك فيها هذه الدول الأعضاء، وللمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ولن يقدم هذه المنح لأنشطة تُدعَم

في العادة من ميزانيته الإدارية. ولا ينبغي أن تشمل المنح المقترحة أنشطة تكرر الجهود الجاري تمويلها من قبل جهات مانحة أخرى.

45 - **معايير محددة.** علاوة على المعايير العالمية، يجب أن تفي مقترحات المنح المخصصة لكل هدف استراتيجي لبرنامج المنح بمعايير الأهلية المحددة لذلك الهدف بالذات. وستوضع معايير مفصلة بناءً على المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتشغيلية لسياسة المنح هذه. وسوف تفيد المعايير المحددة في التركيز على الأنشطة المدعومة بمنح، وعلى الموضوعات التي لها أولويتها، وعلى انتقاء من يستحقون المنح. كما ستستفيد هذه المعايير من التجارب التي خاضها الصندوق منذ تطبيق إجراء فحص منح البحوث الزراعية على أساس تنافسي ضمن النظام الحالي (اعتبارا من عام 2000)، ومن بين العوامل التي سيجري تقديرها، التأثير المحتمل (أي درجة الابتكار، والتأثير على المجموعة التي يستهدفها الصندوق وأهدافه الاستراتيجية، واحتمال تحقيق مخرجات وأهداف إطارية، واحتمال تحقيق تأثير مضاعف، ومدى هذا التأثير)، وسجل للجهات المحتمل أن تتلقى منحاً، وتحقيق أقصى قيمة ممكنة من الأموال المنفقة، وجودة الاقتراحات.

46 - **حسن الإدارة.** بموجب السياسة المنقحة، سوف تصمَّمُ إدارة المنح لتأخذ نهجا شاملا شفافا وتنافسيا لإجراء المعاملات الداخلية المتعلقة بجميع المنح. وستحدد الجوانب الأساسية لهيكل الإدارة المقترح في مبادئ توجيهية إجرائية داخلية بناء على سياسة المنح (بما في ذلك شروط المراجعة والتوريد). وستقوم إدارة جميع المنح بناء على فرز دقيق، ومراجعة وإقرار. وبناء على سياسات الصندوق الحالية، تخضع المنح الفردية التي تتجاوز 000 100 دولار أمريكي من موارد الصندوق العادية لموافقة المجلس التنفيذي. أما المنح التي لا تتجاوز 000 100 دولار أمريكي فيوافق عليها رئيس الصندوق، بموجب السلطة المفوضة إليه من المجلس التنفيذي للصندوق. ومن المقترح الآن، أن يُزاد المبلغ الموافق عليه بموجب هذه السلطة المفوضة إلى 000 200 دولار أمريكي مع تقديم تقرير سنوي بهذه الموافقات إلى المجلس التنفيذي. ويرى أن هذا مستوى أنسب لدعم كتلة حرجة من الأنشطة من المبلغ المشمول بأداة المنح الصغيرة. يحسن أيضا كفاءة التحضير، وهذا اعتبار مهم عندما يكون لسرعة التدخل أهميتها. ولا شك أن ظهور نافذة قطرية خاصة يمثل احتمال زيادة نسبة العمليات بالفارق بين 000 100 و000 200 دولار أمريكي، بالتفاعل المباشر مع حافظة القروض (عقب المناقشات التي دارت مع الشُّعب الإقليمية للصندوق).

47 - **رصد المنح والإشراف عليها وتقييمها.** ينبغي أن يواصل مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييم مجموعات المنح بصورة دورية. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية برنامجه المتمثل في القيام بزيارات لاستعراض المشاريع التي تمول بمنح من الصندوق.

48 - **توليد المعرفة ونشرها.** ستقوم أمانة المنح في شعبة المشورة التقنية، بناء على النتائج، والمفاهيم والدروس المستفادة من التقييم الذاتي، والتقييمات المستقلة، وإشرافها على المنح ومتابعة الأنشطة، بتيسير وضع مذكرات استشارية تقنية بشأن التكنولوجيات المناصرة للفقراء، التي ينبغي نشرها في الصندوق ونقلها إلى شركاء الصندوق الذين يهمهم الأمر، وإتاحة هذه المذكرات للجمهور بما يتفق وسياسة الصندوق الإعلامية.

ثامنا – استنتاج وتوصية

49 – إن المجلس التنفيذي مدعو لاستعراض محتويات هذه الوثيقة التي تلبي طلبات محددة من المجلس والمداولات التي جرت في المفاوضات المتعلقة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. واستفادت هذه الوثيقة من نقاط القوة في سياسة الصندوق السابقة وخبراته المتزايدة في تمويل المنح. وعلى هذا الأساس يضع سياسة منقحة للمنح تتفق بصورة أكثر مباشرة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق وأهدافه ويقترح جوانب جديدة، ويضع الخطوط العريضة لأنماط محددة سعيا إلى تحقيقها بالكامل.

50 – تُلتمس موافقـــة المجلس التنفيذي على ما يلي، اعتبارا من أول يناير/كانون الثاني 2004: (i) سياسة الصندوق المنقحة المتعلقـــة بالمنح في هذه الوثيقة؛ (ii) الأنماط الجديدة المقترحة لطرائق التخصيص وإجراءات التنفيذ المذكورة في القسمين خامسا وسادسا من هذه الوثيقة؛ (iii) تفويض رئيس الصندوق بصلاحية الموافقـــة نيابة عن المجلس على المنح التي لا تتجاوز 000 200 دولار أمريكي، مع رفع تقرير عن مثل هذه الموافقات إلى المجلس التنفيذي سنوياً. وتحل هذه السياسة المنقحة محل جميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس التنفيذي بشأن تمويل المنح.